**الإبادة الجماعية في العراق:-**

جمهورية العراق : يسمى العراق بلاد وادي الرافدين نسبة إلى نهري دجلة والفرات اللذان ينبعان من تركيا، ويصبان في الخليج العربي بعد ان يكونا شط العرب جنوبا، العراق متعدد الأديان والمذاهب والقوميات. غالبية الشعب العراقي يدين بالديانة الإسلامية مع وجود من يدينون بالديانة المسيحية والصابئة والايزيدية. اللغة الرسمية في العراق هي العربية والكردية.

**أولا-انتهاكات الحقوق السياسية في العراق :**

ان من أهم الحقوق السياسية هي المشاركة في السلطة وحرية الرأي والتعبير والحق في الحياة، وحق كل فرد في حريته وسلامته الشخصية والحق في تشكيل النقابات والأحزاب السياسية والانضمام إليها، والحق في الأمن والاحترام والكرامة للجميع دون استثناء وحق المعارضة. ومن بين هذه الحقوق التي حرم منها الشعب العراقي حق الانتماء السياسي ومن يجازف فأنه سيعرض مصيره للموت الحتمي ، أو يتهم بالخيانة والعمالة والتجسس .

**ثانياً-قمع الحريات العامة ومصادرة الحقوق**:

سعى هذا النظام إلى فرض نظرية الرأي الواحد والثقافة البعثية الواحدة ولأجل هذا عمدت أجهزة النظام القمعية على تصفية العديد من الرموز الوطنية والدينية من علماء وأدباء ومثقفين لا لذنب إلا لأنهم خارج فكر حزب البعث.

كان المواطن يُرغم على الاعتراف وُيرغم على التوقيع على حكم الإعدام، حيث يقدر عدد هؤلاء العراقيين من الذين اجبروا على التوقيع (حكم أنفسهم) بالإعدام بموجب المادة (200) من خلال تعهدات مكتومة بين عام 1978 -1980 نحو ربع مليون مواطن ممن تعرضوا إلى الاستجواب والاعتقال بما له مساس مباشر بالحرية الفكرية وحرية التعبير.

ومن أساليب قمع الحريات لجأ النظام البائد إلى منع غالبية الكتب ومصادرة الكلمة ومطاردة الأدباء والمفكرين ، كما تم اعتقال عشرات الباعة والقراء اعتقالا تعسفيا ومهينا دون أي سند أو حجة.

**ثالثاً-انتهاكات الحقوق المدنية:**

**1-إسقاط الجنسية والتهجير القسري**

ان من أهم الحقوق المدنية هي الحق في الجنسية ولأهمية التمتع بالجنسية اعتبرتها الأمم المتحدة من الحقوق الأساسية للإنسان ونصت على ذلك في المادة 15 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي جاء فيها ان من حق كل إنسان التمتع بجنسية ما، وانه لا يجوز حرمان احد من جنسيته تعسفا ولا من حقه تغييرها، تعتبر الجنسية الرابط القانوني بين الفرد والدولة. وعلى أساسها تترتب علاقة قانونية بين الطرفين تقوم الدولة بحماية الفرد وتأمين حقوقه الإنسانية الأساسية ، ان الحرمان من الجنسية هو خرق لقواعد القانون الدولي وانتهاك لحقوق الإنسان الأساسية. بأن ((الدولة عندما تحرم أنساناً تحرمه من كافة حقوقه )) ورغم المواثيق الدولية الخاصة بالجنسية ومصادقة العراق على هذه الاتفاقيات فقد عمل النظام السابق على إسقاط الجنسية العراقية عن نحو نصف مليون عراقي حيث اصدر النظام السابق قرار بالرقم (666) اسقط بموجبه الجنسية العراقية عن نصف مليون عراقي وتم إبعادهم خارج الوطن الذين هجّروا بدعوى إنهم من أصول إيرانية هجروا لأنهم من المسلمين الشيعة. ومصادرة أموالهم المنقولة وغير المنقولة.

**-التهجير القسري والعزل الطائفي للكرد الفيليين.**

الفيليون هم مواطنين عراقيون بالولادة سكن غالبيتهم بغداد والمدن العراقية الأخرى من جنوب كركوك شمالا حتى البصرة جنوبا وجلولاء وخانقين وزرباطية وهم عشيرة من عشائر الكرد يدينون بالدين الإسلامي وهم من الشيعة ولهجتهم الكردية مختلفة عن اللغة الكردية واغلبهم يتكلمون اللغة العربية. تعرض الكرد الفيلية لمختلف أنواع التمييز والتهجير على أيدي النظام البائد هجّروا إلى إيران قسرا في معسكرات ويبلغ عدد الكرد الفيلية الذين تم تهجيرهم إلى إيران حسب إحصائية وزارة الهجرة حوالي مئة ألف عائلة.

**الانتهاكات بحق التركمان.**

نال التركمان في عهد النظام البائد حصتهم من الظلم والجور والتشرد والتهجير والتعذيب في السجون والمعتقلات إلى غير ذلك من الوسائل الوحشية الهمجية التي لا تمت للإنسانية بصلة. فقد نفذت أحكام الإعدام بأعداد لا يستهان بها من الشباب التركمان من سكنة مناطق تسعين وبشير وتازة وطوزخورماتو وتم نفي مئات الآخرين منهم في مشاهد لاإنسانية حيث تم هدم عدد كبير من القرى والقصبات رغم كونها كانت آهلة بالسكان البسطاء الآمنين.

**الإعدامات والسجون**

نصت المادة (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966 على ان (( لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها وهي بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي وحرة في السعي لتحقيق وجودها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي)) قام النظام البائد بسلسلة من جرائم إبادة الجنس البشري في جنوب العراق حيث قمع انتفاضة 1991 بطريقة دموية وأُبيد الآلاف من سكان الوسط وجنوب العراق.